

## تصريح صحفي صادر عن سكرتارية سمنار القوى السياسية

### في المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي

في إطار الجهود المبذولة لإخراج المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي من حالة الجمود التي يعيشها، ومواصلة للحوارات واللقاءات التي جرت خلال الفترة الماضية، عقدت القوى السياسية في المجلس الوطني سمنارًا خلال الفترة من 20 - 28 أكتوبر 2017م، تحت شعار "لنسخر طاقتنا النضالية من أجل إنقاذ إرتريا، أرضًا وشعبًا".

في بداية السمنار، وبناء على اتفاق القوى السياسية في اللقاء الذي عقد بتاريخ 7 فبراير 2014، تلا رئيس الحركة الديمقراطية لتحرير كونا ما إرتريا باسم تنظيمه نص الاتفاق هذا: "تعتذر الحركة الديمقراطية لتحرير كونا ما إرتريا في لقاء التنظيمات السياسية الإرترية عن بيانها الصادر في ذكرى الفاتح من سبتمبر 2012 والذي تناول مفجر الثورة الإرترية الشهيد حامد إدريس عواتي، وعن ما سببه ذلك من إرباك في ساحة المعارضة الإرترية. وتؤكد الحركة الآن أيضًا أنها مازالت على هذا الموقف". وبناءً عليه تتخذ التنظيمات السياسية موقفًا مشتركًا لرفع قرار تجميد عضوية الحركة الديمقراطية لتحرير كونا ما إرتريا في المجلس الوطني الإرتري.

ناقش السمنار بوضوح وشفافية الأوراق المعدة من قبل لجنة الإعداد والتي تناولت تقييم الوضع الإرتري ودور التنظيمات السياسية في المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي، وتوصل إلى أنه على الرغم من أن تنظيماتنا كان لها الدور الرئيس في إقامة المظلة الوطنية الجامعة، إلا أن تجربتها اكتنفها كثيرٌ من السلبيات، أدت في نهاية المطاف إلى حالة الجمود التي يعيشها المجلس الوطني. وبعد نقاش مستفيض لجوانب القصور التي واكبت تلك التجربة حدد السمنار قضايا الخلاف والاتفاق بين التنظيمات، وأشار إلى كيفية معالجتها.

كما ناقش السمنار مسودات وثائق المؤتمر الثاني للمجلس الوطني التي قدمتها لجنة الإعداد وأدخل عليها بعض التعديلات وثبتها كتوصيات تقدم إلى الجهات المعنية في المجلس الوطني. وتوصل السمنار إلى تفاهات كثيرة وأسند بموجبها إلى رؤساء القوى السياسية مسؤولية وضع الحلول للقضايا العالقة وتعبيد الطريق للوصول إلى مؤتمر وطني ناجح.

وفي نهاية أعماله، تقدم السمنار بجزيل الشكر والتقدير لإثيوبيا، حكومة وشعبًا، لما تقدمه من دعم ومؤازرة لنضالات شعبنا، وخص بالشكر مكتب "صنعاء فورم"، للدعم والتسهيلات التي قدمها لعقد السمنار وإنجاح أعماله.

سكرتارية سمنار القوى السياسية للمجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي

28 أكتوبر 2017م